

الاتفاقية الضريبية الدولية في مواجهة مخاوف الدول النامية ما هي أوجه القصور في مبادرة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية؟

المراجع

الشركة متعددة الجنسيات أن تحقق مداخيل لا تقل عن 1 مليون يورو حتى تتمكن الولاية القضائية الخاصة بسوق ما أن تستفيد من إعادة توزيع المرباح المتبقية (أي أن تحصل على حق فرض الضرائب).³

تجدر الإشارة أن هذه القواعد قد تطوي على انعكاسات أخرى غير مؤكدة ومشروطة على المرباح المحققة في إطار هذه الرخصة، والحال أن الاتفاقية الضريبية الدولية تلزم الدول المصدر بالتنازل عن حقوقها الجبائية وعن فرض ضرائب على الخدمات الرقمية، مما تترتب عنه خسارة السيادة الجبائية مقابل مداخيل غير مؤكدة.

يشير شفيق بن روين في مقاله "الاتفاقية الضريبية الدولية - آفاق البلاد التونسية" أن تعريف مفهوم البلد المصدر قد بات أكثر صعوبة في إطار الاقتصاد المرقم ومفهوم بلد المقصد (حيث تتم عملية البيع) الذي نشأ أساسا لمعالجة هذه الاشكالية. من جهة أخرى، وضعت العديد من البلدان إعفاءات وتحفيزات جبائية

لجذب الشركات متعددة الجنسيات إلى بلدانها عبر منحها إعفاء من الضرائب لمدة عشر سنوات وإعفاء من الأداء على القيمة المضافة وغيرها، فتنتج عنها كلفة باهظة سيما بالنسبة إلى البلدان النامية.⁴

ومع أن التعهد السياسي الذي أعربت عنه وبسوته مجموعة السبع (المتكوّنة من ألمانيا وكندا وفرنسا وإيطاليا واليابان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة) بخصوص جملة من الإصلاحات الضريبية الدولية المهمة هو أمر جدير بالثناء، فإن مصطفى نداجيوو Mustapha Ndajiwo ولوريمور نيامودزانجا Learnmore Nyamudzanga⁵ قد سلط الضوء على الانتقادات التي أثارته مخاوف تتعلق بتأثير البلدان المتقدمة على صياغة معايير الضرائب الدولية، فجعل الشركات متعددة الجنسيات التي استفادت من القواعد القائمة كائنة مقرّاتها في البلدان المتقدمة. إن السؤال الأساسي يكمن في معرفة ما إذا كان بإمكان البلدان النامية فعلا أن تؤثر على الإطار ليكون في صالح إفريقيا.

ولعل رفض كينيا ونيجيريا توقيع التصريح بالإطار

تعالج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية القضايا الجبائية المتعلقة برقمنة الاقتصاد منذ انطلاق المشروع الأول المتعلق بتآكل القاعدة وتحويل الأرباح سنة 2013. وفي سنة 2019، أطلقت المنظمة مشروع تآكل القاعدة وتحويل الأرباح في نسخته الثانية الذي يضم الرخصة الأولى المتعلقة بالقواعد الجديدة للضريبة وتوزيع الأرباح والرخصة الثانية المتعلقة بالقواعد الجبائية الدنيا على الصعيد العالمي. في الوقت الراهن، تساهم 141 ولاية قضائية في مشروع تآكل القاعدة وتحويل الأرباح في نسخته الثانية الذي يندرج ضمن سياق الإطار الشامل.¹

في أكتوبر 2021، تم إبرام اتفاق سياسي نهائي حول الخصائص الأساسية للرخصتين ومخطط الإنجاز.

تهدف الرخصة الأولى إلى مزيد العناية بمصالح بلدان المقصد في علاقة بالسلع والخدمات الخاصة بالشركات الرقمية والمرباح المحققة من هذه المبيعات. وتكمن الفكرة في اقتراح صيغة خاصة بتخصيص المرباح لا تقتصر على البلد الأصلي الذي يحتضن المقر الرئيسي للشركة وإنما تشمل البلدان التي يتم فيها استهلاك المنتج بحيث أنه يتم تخصيص جزء من المرباح إلى هذه الدول التي حققت الشركات مرباح على أراضيها دون أن تنشئ مقرات بها.²

لا تنسحب هذه القاعدة الجبائية الجديدة إلا على الشركات التي يتجاوز معدل رقم معاملاتها الدولي 20 مليار يورو والتي يكون هامش ربحها قبل تطبيق الضرائب دون العشرة بالمائة. بعبارة أخرى، إذا حققت شركة ما مداخيل تبلغ 20 مليار يورو وأرباحا تقدر بـ 3 مليار يورو، يتم استبعاد ملياري يورو (10 بالمائة من المداخيل) من القاعدة. من المليار يورو المتبقي من الأرباح، تخضع 250 مليون يورو (25 بالمائة من الباقي) إلى الضرائب في الولايات القضائية للسوق النهائية (باعتقاد صيغة إعادة تخصيص عالمية متفق عليها مسبقا). تم الاتفاق على تخفيض هذا الحد الأدنى من رقم المعاملات في الرخصة الأولى إلى 10 مليار يورو بعد سبع سنوات إذا سارت عملية التنفيذ بشكل جيد. تضم الرخصة الأولى قاعدة بها هدف خاص يقتضي على

1. أصدرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وثيقة استشارية عامة حول استبعاد الخدمات المالية المنظمة بالنسبة إلى المبلغ التابع للرخصة الأولى، 16 ماي 2022.
2. هارتن كولي، "ضريبة الاقتصاد الرقمي: التحديات العالمية والإجابات المحلية"، I/RED 2021 (عدد 2).
3. [تينغ، أنتوني، أيتاكس iTax - الهيكل الجبائي الدولي لشركة أبيل ومسألة تجنب الازدواج الضريبي \(19 مارس 2014\). المراجعة الجبائية البريطانية في 2014 عدد 1](#)
4. [شفيق بن روين "الاتفاقية الضريبية الدولية - آفاق في البلاد التونسية"، مؤسسة روزا لكسمبورغ - شمال أفريقيا، 2022](#)

البلدان النامية لتمثيل مصالح البلدان النامية في القضايا الاقتصادية، وقد أصبحت تتألف اليوم من 28 دولة عضوة بالإضافة إلى الصين (مثابة الضيف الخاص). من بين الدول الأعضاء في مجموعة الأربعة والعشرين، هناك ستة دول عضوة في مجموعة العشرين وهي: الأرجنتين والبرازيل والصين والهند والمكسيك وأفريقيا الجنوبية. بالإضافة إلى ذلك، هناك 12 عضوا آخرين من مجموعة الأربعة والعشرين هم أيضا أعضاء في "الإطار الشامل" وهي كولومبيا وساحل العاج ومصر وغابون وهابتي وكينيا والمغرب وباكستان وبيرو وسري لانكا وترينيداد وتوباغو¹⁰.

في تعليقات سابقة، دعت مجموعة الأربعة والعشرين إلى تخصيص ما يزيد عن 30 بالمائة من الأرباح إلى بلدان المقصد وإلى تخصيص هامش أكبر لفائدتها. لم يتبن الاتفاق الإطاري الشامل المبرم في جوليية التعديل المقترح من مجموعة الأربعة والعشرين ولكنه نص على إسناد هامش مُحتمل إلى الولايات القضائية في السوق من 20 إلى 30 بالمائة من الأرباح المتبقية (أي الأرباح التي تتجاوز 10 بالمائة من المداخليل)¹¹.

ولعله من المفيد على ضوء كل هذه البيانات أن يتم استعراض الحلول البديلة المقترحة من المنظمات الدولية كاللجنة الضريبية للأمم المتحدة واللجنة المستقلة لإصلاح النظام الدولي لضرائب الشركات. ونلفت الانتباه أن مجموعة خبراء المساءلة والشفافية والنزاهة المالية FACTI بالإضافة إلى غيرهم من الناشطين في المجتمع المدني قد دعوا إلى إنشاء هيكل ضريبي دولي تحت إشراف الأمم المتحدة يهدف إلى تعزيز المبادئ القائمة على المشروعية والإنصاف والشمولية عند القيام بالإصلاحات الضريبية الدولية.

ولئن فتحت فكرة إنشاء هيكل جديد النقاش حول ظروف إنشاء هذا الهيكل وتسييره، فإن الأصوات تلتقي على أية حال في ضرورة فتح التفاوض حول الاتفاقية الضريبية الدولية تحت رعاية الأمم المتحدة. وقد يساهم هذا الإطار التفاوضي البديل عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في إضفاء المزيد من الشفافية والشمولية والإنصاف على الحكمة الضريبية الدولية وفي النظر في هذه الإصلاحات من زاوية مساهمتها في أعمال حقوق الإنسان، وهي مقارنة ومطالبة دعت إليها بعض منظمات المجتمع المدني التي استمدت دعمها مؤخرا من الخيرة المستقلة للأمم المتحدة حول الديون الخارجية وحقوق الإنسان آتية وارييس¹² Attiya Waris.

الشامل هو دلالة على مدى بُعد القارة عن إيجاد حلّ مستدام أمام تحديات فرض الضرائب على الشركات التي تُحصّل مداخيل ضخمة دون دفع الضرائب.

ويكمن الهاجس الأساسي في أن مقترح المجموعة السبع سيؤثر على ما يزيد عن 200 ولاية قضائية جبائية، رغم أن هذه المجموعة لا يمثل عدد سكانها إلا عشرة بالمائة من سكان العالم. وحسب توقعات شبكة العدالة الجبائية، ستحصل المجموعة السبع على 60 بالمائة من المداخليل الإضافية المتأتية من الركييزة الثانية، ممّا لا يبقى إلا 40 بالمائة لبقية سكان العالم الذين يمثلون 90 بالمائة⁶.

تُعزى هذه الهواجس أيضا إلى فرض الركييزة الثانية نسبة ضرائب دنيا منخفضة إلى حدّ ما.

يشير منتدى إدارة الضرائب الأفريقيّة إلى أن نسبة الضرائب الإسمية على الشركات الأفريقيّة تتراوح بين 25 و35 بالمائة⁷. ومع أن نسبة 15 بالمائة هي نسبة منخفضة وكان من المفترض أن تكون أكثر ارتفاعا، فإن الرُغم الذي رافق الانتقادات في هذه النقطة قد جعل من المسألة الأساسية مسألة فرعية. "من المهمّ تسليط الضوء على الطريقة التي يتمّ فيها تطبيق هذه النسبة لقياس آثارها. سيتمّ تطبيق هذه النسبة على كل شركة متعدّدة الجنسيات بصفة فردية مع العلم أن نسبة 15 بالمائة هي نسبة فعلية وليست إسمية، ممّا سيُحدث فرقا شاسعا سيّما بالنسبة إلى البلدان النامية. وبسبب الحوافز والإعفاءات الجبائية السخية التي تمنحها الحكومات أو التحسين الجبائي واستخدام أسعار التحويلات من طرف الشركات متعدّدة الجنسيات، يكون السعر الحقيقي الذي يُدفع فعليًا في الغالب أقلّ من النسبة الإسمية المنصوص عليها في القانون. فعلى سبيل المثال، بين الباحثان نداجيوو Ndajiwo ونيامودزانيا Nyamudzanga أنه على الرُغم من أن نسبة الضريبة الاسمية في نيجيريا تبلغ 30 بالمائة، فإن النسبة الفعلية لا تتجاوز 6 بالمائة وهي نسبة دون الـ 15 بالمائة المنصوص عليها في الاتفاقية الضريبية الدولية"⁸.

بيّن مصطفى نداجيوو Mustapha Ndajiwo ولورنمو Ndajiwo ونيامودزانيا Nyamudzanga Learnmore من خلال موجز سياسي صادر بتاريخ 3 سبتمبر 2021 بعنوان "ماذا يعني مقترح المجموعة السبع المتعلق بفرض ضرائب على الاقتصاد الرقمي بالنسبة إلى البلدان الأفريقيّة؟" أنه من بين الأعضاء الأفارقة الـ 26 في الإطار الشامل، نجد نيجيريا وأفريقيا الجنوبية وساحل العاج والسينغال ضمن اللجنة التوجيهية. وقد انخرطت بعض البلدان في مجموعات للضغط كمجموعة الأربعة والعشرين التي تم إنشاؤها سنة 1971 من طرف مجموعة من

5. مصطفى نداجيوو Mustapha Ndajiwo ولورنمو Ndajiwo ونيامودزانيا Nyamudzanga Learnmore "ماذا يعني مقترح المجموعة السبع على ضريبة الاقتصاد الرقمي بالنسبة إلى البلدان الأفريقيّة؟" الأجنّدا الرقمية الأفريقيّة، 3 سبتمبر 2021.

6. مصطفى نداجيوو Mustapha Ndajiwo ولورنمو Ndajiwo ونيامودزانيا Nyamudzanga Learnmore "ماذا يعني مقترح المجموعة السبع على ضريبة الاقتصاد الرقمي بالنسبة إلى البلدان الأفريقيّة؟" الأجنّدا الرقمية الأفريقيّة، 3 سبتمبر 2021.

7. africa-for-mean-this-does-what-rules-taxation-international-of-era-new

8. african-for-mean-economy--digitalised-the-of-taxation-on-proposal-g7-the-does-https://afripoli.org/whatcountries

9. شفيق بن روين "الاتفاقية الضريبية الدولية - الآفاق في البلاد التونسية"، مؤسسة روزا لكسمبورغ - شمال أفريقيا، 2022.

10. without-fail-will-deal-tax-global-that-warns-24-content/G-https://10/uploads/2021/www.g24.org/wpTax.pdf-93-countries-%80%MNE-%E2-developing-for-terms-better

11. without-lfai-will-deal-tax-global-that-warns-24-content/G-https://10/uploads/2021/www.g24.org/wpTax.pdf-93-countries-%80%MNE-%E2-developing-for-terms-better

12. مصطفى نداجيوو Mustapha Ndajiwo ولورنمو Ndajiwo ونيامودزانيا Nyamudzanga Learnmore "ماذا يعني مقترح المجموعة السبع المتعلق بفرض ضرائب على الاقتصاد الرقمي بالنسبة إلى البلدان الأفريقيّة؟" الأجنّدا الرقمية الأفريقيّة، 3 سبتمبر 2021.